

(١) الإرهاب الأمريكي:

ناعوم تشومسكى

ناعوم تشومسكى مفكر فريد من نوعه وسط المفكرين الثائرين ضد التيار العام في الفكر الأمريكى المعاصر؛ فهو عالم مشهور ورائد في اللغويات الإنجليزية الحديثة وأضاف إليها نظريات غيرت من أساليب تدريس اللغة الإنجليزية وتحليلها في شتى أرجاء العالم حتى في إنجلترا نفسها. وبعد ذلك خاض غمار الدراسات السياسية سواء على مستوى التنظير أو التطبيق، فأثبت أنه في طليعة المفكرين والكتاب السياسيين على مستوى العالم، رغم أن كل كتاباته وآرائه معادية للصهيونية ولعدوانية إسرائيل وأيضاً لخطرسة القوة الأمريكية، وفي الوقت نفسه فهو من أعظم المدافعين عن القومية الفلسطينية بصفة خاصة وحقوق الإنسان بصفة عامة. وكان قد بدأ حياته معبراً عن نزعة مستقلة لدور المفكر والكتاب، وهو ما عُرف عنه دولياً منذ بداياته عام ١٩٥٥ كأستاذ للغويات الإنجليزية في أهم وأرفع المعاهد الأمريكية وهو «معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا». وقد اتسمت كل كتبه وآرائه بمساندة الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية لكل البشر. فهو يهودى الديانة لكن فكره الليبرالى تنأى به عن التعصب وضيق الأفق.

وقد توالى كتبه ودراساته السياسية التى ترجمت إلى لغات عديدة، مثل كتاب «ماذا يريد العم سام بالفعل؟» ١٩٩٢، و«تقاليد الإعلام الخادع بامتياز» ١٩٩٩، و«الدول المارقة: حكم القوة في الشؤون العالمية» ٢٠٠٠، و«الهيمنة أو مواصلة الحياة» ٢٠٠٣، وكتب أخرى تناولت قضايا عديدة مثل «القوى والآمال»، و«النظم العالمية القديمة والحديثة» و«الديمقراطية الرادعة»، و«صناعة الإجماع»، و«٥٠١ عام والغزو مستمر» و«الأرباح فوق الناس»، و«الإنسانية العسكرية الجديدة»، و«آفاق جديدة لدراسة اللغة والعقل»، و«جيل جديد يرسم الخط»، و«أوهام الشرق الأوسط»، وغيرها من الكتب التى يضيق بها المقام لاستعراضها. لكن عامى ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ كانا قد شهدا صدور كتابين لتشومسكى وهما: «الدول المارقة» و «٩/١١»، ومثلا نعمتين رئيسيتين في فكره وهما السياسة الأمريكية والإرهاب العالمى والعلاقات المريبة والمتشعبة والمعقدة فيما بينهما، ولذلك يمكن دراستهما وتحليلهما في إطار هذا التشابك؛ لأن تناول كل واحد منهما على انفراد قد يؤدي إلى ضياع دلالات وظلال وآفاق واستنتاجات بها قد يقلل من تأثيرهما.

في كتابه «الدول المارقة» لم يجد تشومسكى نموذجًا للدولة المارقة أفضل من الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تطبق المعايير المزدوجة، وتحدث بلسانين، أولهما أخلاقي عن قيم الحرية والعدالة والمساواة والسلام، وثانيهما انتهازي براجماتي يمارس العنف المفرط، ويشن الحروب الدامية غير المبررة أخلاقياً، ويرتكب الجرائم والفظائع والمذابح، باسم الدفاع عن قيم الحرية والديمقراطية، والمحصلة هي أن الولايات المتحدة دولة مارقة ومضادة لكل القيم الإنسانية، التي عاش البشر على هديها البشر عبر العصور. وهي نتيجة لهذه المعايير المزدوجة والممارسات الانتهازية تجلب للشعب الأمريكي نفسه عداوات الآخرين وكرهيتهم، وتعرض الأمن القومي الأمريكي للاعتداءات والدمار، وتستفز الآخرين لمقابلة عنفها بعنف. يقول تشومسكى:

«إنه باسم العدالة والقيم الأخلاقية ومبادئ الحرية، شنت أمريكا وتشن أسوأ الحروب ضد الآخرين، وتستخدم قوتها الطاغية في فرض «الحق الذي تدعيه» وتنتهك حقوق الإنسان، مثلما تنتهك سيادة الدول واستغلال الشعوب، وتمارس العنف والإرهاب علانية باسم الشرعية الدولية، وهي حين تفعل ذلك لا تمل من تكرار الحديث عن فرض الديمقراطية وترويج قيم الحرية الأمريكية!»

ثم تنبأ تشومسكى على أساس علمي بقرب نهاية العالم الذي أصبح ريشة في مهب الريح، نتيجة المبالغة الأمريكية في ترسيخ وتوسيع مساحة النزوع العسكري واعتماد القوة المسلحة، سواء عن طريق ترسانتها النووية، أو عن طريق عسكرة الفضاء، أو عن طريق تلويث البيئة، التي تتحمل أمريكا المسؤولية الرئيسية عن الأضرار والكوارث التي ألمت بها، باعتبارها أكبر دولة صناعية وأكثر دولة استخداماً للمحروقات، والمتسبب الأول في انبعاث الغازات وبالتالي حدوث الاحتباس الحراري. وعندما يتكلم تشومسكى عن نهاية العالم فإنه لا يرجم بالغيب، وإنما يدرس كل المعطيات والآليات والتفاعلات الجارية على مستوى العالم بقوة دفع غاشمة من الولايات المتحدة التي تتبع سياسة طائشة متعجرفة تظهرها وكأنها فقدت صوابها. ومن الحماقة أن يصر البشر على أن نهاية العالم هي فكرة عابرة تمر بذهن الناس مر الكرام لبيتلعهما النسيان، إذ إن العالم هو سلسلة متصلة من الأسباب والنتائج، وإذا ظلت الأسباب والدوافع تحرك دولة عظمى فقدت صوابها، فقل على العالم السلام إن أجلاً أو عاجلاً.

ويؤكد تشومسكى أن السياسات العدوانية والممارسات الخاطئة التي تمارسها الإدارة الأمريكية التي كانت جائمة على كاهل العالم وأنفاسه بقيادة جورج بوش الابن، خاصة سياسة شن الحروب في العالم، وتحديدًا في أفغانستان والعراق، فضلاً عما

تفعله إسرائيل بالفلسطينيين، قد أدى إلى زيادة العنف وصعود التيارات الدينية الراديكالية، بل وإلى تحويل الإرهاب إلى هدف منشود، لكي يقاوم الإرهاب الأمريكي، أما الإصلاحات الديمقراطية فلا مجال لها في عرف الدولة المارقة الأمريكية. إن تشومسكى لا يتحدث إلى الأمريكيين فحسب، بل يرى أن القضية أكبر وأخطر وأعمق بكثير، ولذلك فهي تهم العالم أجمع لأنها تمس مصيره في الصميم.

وفي كتابه «٩/١١» يشير تشومسكى إلى التاريخ الإرهابي لأمريكا باعتباره الانطباع السائد عنها لدى أغلب دول العالم من نيكاراغوا إلى السودان والعراق وغيرها. ففي نيكاراغوا عام ١٩٨٠ كان هناك آلاف الضحايا وحرب اقتصادية لطحن بلد صغير. وفي السودان ضربت أمريكا مصنع أدوية الشفاء الذي كان يمد السودان بأكثر من خمسين بالمائة من احتياطيه الدوائي، وفي العراق هناك مليون طفل على الأقل اعتبرهم تشومسكى ضحايا إرهاب أمريكي. أما الكيل بمعيارين وسياسة أمريكا المزدوجة إزاء الممارسات الإسرائيلية والعراق، فقد احتل مساحة كبيرة من الكتاب، وأما عن النظرة إلى العرب باعتبارهم جميعاً أصوليين، قال تشومسكى إن أحداً يمتلك الحد الأدنى من العقل ليس بإمكانه تصديق هذا الهراء، وأضاف أن الولايات المتحدة تعد واحدة من أكثر الثقافات الدينية تطرفاً في العالم على المستوى الشعبي وهي الحاضنة لكل أنواع التطرف بل والإرهاب في معظم أرجاء المعمورة، والدليل على ذلك أن الطالبان والإسلاميين المتطرفين هم الأبناء المحتضنون من الأجهزة الأمريكية منذ ١٩٨٠.

وكان كتاب «٩/١١» عبارة عن حوارات تمت مع تشومسكى، ونظرًا لقيمتها الفكرية الرفيعة ومادتها العلمية الخصبية، تم تجميعها في كتاب ليكون مرجعاً تاريخياً في هذه الموضوعات الشائكة التي تمس مستقبل البشرية كلها، ففي تلك الفترة، كان أكبر أعداء أمريكا هو الكنيسة الكاثوليكية في أمريكا اللاتينية؛ لأنها كانت تساند «حزب الفقراء». ولم يحدث أن كرهت دولة الفقراء وحاربتهم لعلها تقضى عليهم في يوم من الأيام مثل الولايات المتحدة بصفقتها صنيعه الأغنياء وخادمتهم. وقد أفاض تشومسكى في حديثه عن التاريخ الاستعماري للغرب عموماً وعن الجرائم الغربية التي ارتكبت في حق الشعوب ومنها شعوب الشرق الأوسط. كما اتهم الصفوة الغربية بعدم تفهم حقيقة مشاعر شعوب المنطقة العربية؛ خاصة فيما يتعلق بمقارنة الموقف الأمريكي إزاء إسرائيل بموقفها الإرهابي تجاه العراق.

ولا يعرف تشومسكى تحت أى عنوان يضع الممارسات والسياسات الأمريكية المتحيزة لإسرائيل، أو تدمير مصنع أدوية الشفاء في السودان في سلسلة التاريخ

الطويل للولايات المتحدة في الإرهاب العالمي، الذي لم تتوقف عن ممارسته في سياستها الخارجية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، عندما قررت الخروج من عزلتها لتشارك في صنع العالم الجديد على هواها. لكن تشومسكى يختصر الموضوع برمته في جملة واحدة عندما يقول: «هى جرائمنا ونحن مسئولون عنها». ويتناول تشومسكى الحادى عشر من سبتمبر بتحليل زاخر بالسخرية المريرة، باعتباره يوماً فارقاً في تاريخ الإرهاب: فقد أدينت الفظائع التى حدثت في ذلك اليوم في أنحاء العالم كله بوصفها جرائم خطيرة ضد الإنسانية، مع إجماع يكاد يكون كاملاً على أنه يجب على الدول كافة أن تعمل «على تخليص العالم من مرتكبى الأعمال الشريرة»، وأن «كارثة الإرهاب الشيطانية» - خاصة ذلك الإرهاب العالمى الذى ترعاه الدولة - وباء نشره «الأعداء الجبناء للحضارة نفسها» في محاولة منهم «للعودة إلى البربرية»، وهو أمر لا يمكن القبول به.

لكن تشومسكى كعادته خاض فيها وراء التأييد القوى لتصريحات القادة السياسيين للولايات المتحدة، لأن التحليلات التى اقترحت لتفسير ذلك الحدث تختلف فيما يخص السؤال المحدد عن الرد المناسب على الجرائم الإرهابية، وفيما يخص المشكلة الأوسع التى تتعلق بتحديد طبيعة هذه الجرائم. وفيما يخص المسألة الثانية تحدد التعريفات الأمريكية الرسمية «الإرهاب» بأنه «الاستخدام المخطط له للعنف أو التهديد باستخدام العنف من أجل تحقيق أهداف سياسية أو دينية أو أيديولوجية من حيث طبيعتها، باستخدام التهديد أو الابتزاز أو إثارة الخوف». ولا يقتنع تشومسكى بهذا التعريف لأنه يغفل عددًا من المسائل ويتركها معلقة، منها على سبيل المثال مدى قانونية الأعمال التى يقصد بها تحقيق «تقرير المصير والحرية والاستقلال»، التى يضمنها ميثاق الأمم المتحدة، وهى الأعمال التى يلجأ إليها أولئك الذين حرموا من ذلك الحق، «خاصة أولئك الذين يرزحون تحت أنظمة ذات طبيعة استعمارية أو عنصرية أو تحت احتلال أجنبى».

ويسجل تشومسكى للجمعية العامة للأمم المتحدة أنها أيدت عام ١٩٨٧ في واحدة من أقوى إداناتها لجريمة الإرهاب مثل هذه الأعمال. وكانت نتيجة التصويت في تلك الجلسة ١٥٣ صوتاً ضد صوتين. وفسرت الولايات المتحدة وإسرائيل تصويتها ضد ذلك القرار؛ بحجة أن نصه يسوغ المقاومة عند نظام جنوب أفريقيا السابق، الذى كان حليقاً للولايات المتحدة، وكان مسئولاً عن قتل أكثر من مليون ونصف من المواطنين، وتدمير ما قيمته ٦٠ بليون دولار من الدول المجاورة فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨ فقط، بصرف النظر عن ممارسات ذلك النظام في الداخل. وكان يقود

تلك المقاومة نيلسون ماندبلا رئيس المؤتمر الوطنى الأفريقى، والذى وصفه البتاجون فى تقرير له عام ١٩٨٨ بأنه «واحد من أكثر الجماعات الإرهابية فظاعة» فى مقابل حزب «رينامو» الموالى لحكومة جنوب أفريقيا العنصرية، والذى كان مسئولاً عن مقتل مائة ألف مدنى فى موزمبيق فى العامى السابقين. وقد فهم النص نفسه على أنه يسوغ مقاومة الاحتلال العسكرى لإسرائيل، والذى كان مستمرًا فى الاستيلاء على الأراضى فى المناطق الفلسطينية المحتلة، وفى ممارساته الفظيعة مدعومًا بمساعدات الولايات المتحدة الحاسمة وبتأييدها الدبلوماسية الذى أصر على معارضته الإجماع الدولى المستمر لسنوات عديدة على وجوب إيجاد حل سلمى.

وأمرىكا التى أعلنت الحرب على الإرهاب بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، لم يكن أصدقاءها وحلفاؤها الذين يحكمون بلدانًا عديدة فى مشارق الأرض ومغاربها، سوى أخطر أنواع السفاحين والقتلة المحترفين، الذين عبروا إلى كراسى السلطة فوق تلال من جماجم ضحاياهم، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٥. وما جرى من أمرىكا بعد ٩/١١، وصفه تشومسكى بأنه «إرهاب الرد على الإرهاب»: بحكم خبرتها الطويلة والعريضة والعميقة فى ممارسة الإرهاب على مستوى الدول والحكومات، فكان من الطبيعى أن تمارس هذه الخبرة وسط غابة من الشبهات، التى كان أبرزها أنها هى التى صنعت أحداث ٩/١١؛ لتجعل منها ذريعة لاحتلال أفغانستان وغزو العراق وبعد ذلك تنطلق إلى ضرب سوريا وإيران والسودان وغيرها من الدول التى وصفتها بالمارقة، وبذلك تضع ركائز الإمبراطورية التى سعت إلى إقامتها منذ انهيار الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية. ومهما أشيع من شبهات وتخمينات واتهامات حول المدبرين أو المخططين أو المنفذين، والتى لم تصل كلها إلى درجة اليقين أو الإثبات، فإن الولايات المتحدة سارعت إلى ركوب الموجة العملاقة المواتية، لتحقيق أهدافها الاستراتيجية التى حلم بها المحافظون الجدد. ومهما كانت ضرباتها متوحشة ومميتة فلن يلومها العالم بعد أن شهد بعينيه ما جرى فى ٩/١١. فالحجة جاهزة والقوة جاهزة ولم يتبق سوى التنفيذ أمام مرأى من العالم كله.

وفى بداية كتابه «٩/١١»، رفض تشومسكى الربط، من حيث التأثير والصدى الجيوبوليتكى، بين سقوط حائط برلين، وأحداث ١١ سبتمبر فى أمرىكا، فيذكر أن هذه الأحداث أو الاعتداءات هى شىء جديد تمامًا فى تاريخ العالم، ليس بسبب الهلع الذى أحدثته ومدى وحجم التفجيرات فحسب، بل بسبب استهداف الهجوم لبرجى مركز التجارة العالمى والمبنى المركزى لوزارة الدفاع. ويعلق على هذا بقوله: لعلها المرة الأولى منذ حرب عام ١٨١٢، التى يتعرض فيها التراب الوطنى الأمريكى للتهديد

والهجوم، والتي تصوب فيها البنادق نحو الاتجاه الآخر. فليس مهما أن الاعتداءات كانت ضخمة ومذهلة ومرثية للجميع، ولكن المهم أن البنادق اتجهت إلى نحور أصحابها. يقول تشومسكى:

«لقد شعرت أوروبا بالصدمة مثل أمريكا سواء بسواء، بل أكاد أقول إن صدمة أوروبا كانت أكبر لأنها عبر التاريخ، كانت غازية ومارست ظلماً كبيراً على شعوب العالم التي استعمرتها، ولم يحدث أن هاجمها الضحايا مثلما حدث في هجمات ١١ سبتمبر على أمريكا. إن إنجلترا استعمرت واستغلت الهند طويلاً، ولكن لم يحدث أن هاجمت الهند إنجلترا، وكذلك لم تهاجم الكونغو، بلجيكا، ولا هاجمت أثيوبيا إيطاليا، ولم يحدث شيء من هذا بالنسبة لفرنسا التي استعمرت الجزائر طويلاً. إن المخططين (المفترضين) لهذه الاعتداءات لابد أنهم استمدوا فائدة سيكولوجية من نوع خاص من المرارة التي تملأ قلوبهم تجاه السياسة الأمريكية، وهي مرارة يقسمها معهم الأوروبيون أو «الأسياذ القدامى».

ويقدر تشومسكى صحيفة «وول ستريت جورنال» لمصادقتها الصحفية عندما نقلت عبر لقاءات أجرتها مع عدد من أغنياء الشرق الأوسط، صبوا فيها جام غضبهم على الولايات المتحدة، ولم يترددوا في توجيه النقد اللاذع لسياساتها في المنطقة، وكان من بينهم رجال بنوك، ورجال أعمال تربطهم علاقات طيبة بالولايات المتحدة. وذكروا في أحاديثهم مع الصحيفة أنهم يرفضون سياسة أمريكا المساندة للنظم السلطوية في منطقة الشرق الأوسط. التوجه نفسه تبناه الفقراء أيضاً عندما أعربوا عن كراهيتهم للغرب بصفة عامة؛ لأنه ينهب ثروات الشعوب، بالتنسيق مع النخب الصغيرة المستغربة، والقادة الفاسدين الذين يلقون كل الدعم من الولايات المتحدة.

وكعادة تشومسكى في إلقاء ملاحظات وتعليقات مثيرة للاهتمام والجدل والتفكير العميق بشأن القضايا الراهنة، فإنه بشأن مصطلح الإرهاب، الذي تشددق به الولايات المتحدة، يذكر أن الأمريكيين استعملوا في البداية مصطلح «حرب صليبية»، لكنهم تداركوا خطأهم بسرعة بسبب حساسية هذه الكلمة لدى الشعوب الإسلامية، واقتصروا على استخدام كلمة «حرب» فقط إلى جانب مصطلحات أخرى، يزرخ بها قاموسهم الذي يمددهم بالمصطلح الذي يغطي أهدافهم الحقيقية وقت اللزوم. فمثلاً أطلقوا على حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ المصطلح العادي لكلمة «حرب»، في حين سميت الضربات التي وجهوها إلى صربيا وأحالتها إلى جحيم «تدخلًا إنسانياً». وكلها مسميات يتم الترويج لها بهدف واحد هو إخفاء الجرائم التي يرتكبونها، والتغطية على أعمال الدمار والتخريب والقتل وغير ذلك من

مظاهر سحق الإنسان والقضاء المبرم عليه، والتي يصنفها الأمريكيون تحت بند «التدخل الإنساني».

وإذا كان تشومسكى يؤمن بأنه في النهاية لا يصح إلا الصحيح، فإنه يؤكد أن المسمى الصحيح لكل هذه الممارسات هي «جرائم ضد الإنسانية»، ولكن على سبيل التهرب من المسؤوليات المترتبة على ذلك، تم اللجوء إلى استعمال مصطلح أوسع مثل «الحرب ضد الإرهاب»، وهو ليس أكثر من دعاية لأن تحديد المفهوم الصحيح للإرهاب، إذ تم تقنينه دوليًا، سيجعل أمريكا نفسها وكذلك حلفاؤها، على رأس الدول الإرهابية في العالم أجمع. ويستشهد تشومسكى على هذا التوجه الأمريكي العتيد برجوعه بالذاكرة الغربية إلى الوراء وتحديدًا في عام ١٩٨٦ حين أدانتها محكمة العدل الدولية لاستعمالها غير المشروع للقوة مما كان يسمى إرهابًا دوليًا، وعارضت بالفيتو قرار مجلس الأمن الذي يدعو كل الدول (بما فيها أمريكا) لاحترام القانون الدولي.

ويواصل تشومسكى فضح السجل الأمريكي الأسود في دنيا الإرهاب، فيسرد كيف هاجمت أمريكا نيكاراغوا في عقد الستينيات، وحصدت عشرات الآلاف من الضحايا بأسلحتها الفتاكة ودمرت الدولة تدميرًا شبه كامل، لم تقم لها قائمة بعده. وكان هذا الاعتداء الإرهابي (الأمريكي) مصحوبًا بخطر اقتصادي مروع لدولة صغيرة لا حول لها ولا قوة. وللحقيقة والتاريخ أن نتائج هذا الهجوم الحضاري كان أكثر فتكًا وإضرارًا بنيكاراجوا إذا ما قورن بما أحدثته اعتداءات ١١ سبتمبر على أمريكا لأن الأخيرة دولة قوية. ولم يحدث أن نيكاراغوا ردت بإلقاء قنابل على واشنطن، وإنما لجأت إلى محكمة العدل الدولية التي طالبت أمريكا بوقف العنف ودفع تعويضات عما اقترفته من جرائم، إلا أن أمريكا كعادتها في البلطجة، رفضت قرار المحكمة بل وصرحت بازدرائها له. كان الدرس الذي تحرص الولايات المتحدة على تلقينه للعام أجمع، بلا أي خجل أو حياء، أن القوة فوق الحق، فعندما اتجهت نيكاراغوا إلى مجلس الأمن الذي طرح قرارًا يدعو أمريكا إلى احترام القانون الدولي، لكنه قوبل بالفيتو كعادة أمريكا أيضًا، فلجأت نيكاراغوا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وصوتت الأغلبية على قرار مماثل، إلا أن أمريكا وإسرائيل صوتتا ضده. ويعلق تشومسكى في مرارة بأنه: «لو كانت نيكاراغوا دولة قوية بالقدر الكافي، لما حدث شيء من هذا، إلا أن ذلك لا يمنع من وصف التصرفات الأمريكية بالإرهاب».

وكعادة تشومسكى فإنه لا يترك فرصة للدفاع عن القضية الفلسطينية بصفة خاصة والقضية العربية بصفة عامة، إلا ويوظفها في إحقاق الحق الفلسطيني والعربي،

فيقول إن أحداث ١١ سبتمبر كانت سبباً في إصابة الفلسطينيين أنفسهم بالرعب، وهذا ما قالوه بأنفسهم وأكدوه، إذ إن إسرائيل استغلته بالفعل في كل المجالات المفتوحة في أعقاب الحادث، لتحطيم وسحق الفلسطينيين بغير رحمة. ففي عدة أيام تلت الأحداث مباشرة، دخلت الدبابات الإسرائيلية إلى مدن فلسطينية، لم تدخلها من قبل مثل رام الله وجنين. وحطمت كل شيء، وحرقت الأخضر واليابس، وحصدت عشرات القتلى، وتجاوزت كل الحدود في استخدام يدها الحديدية بقسوة على الشعب الفلسطيني الأعزل. ويدافع تشومسكى عن العرب الذين حاول المتربصون بهم اعتبارهم الأعداء الجدد للغرب، فيقول:

«العرب ليسوا كذلك، بل لا يستطيع محدودو الثقافة والتفكير الزعم بهذه التهمة، وكذلك لا يمكن وصف العرب بأنهم أصوليون، لأن الحقيقة التي تغيب عن بال الكثيرين هي أن أمريكا ذاتها تشكل إحدى الثقافات الأكثر «دينية» و«تطرفاً» و«أصولية» في العالم، ليست بحكم كونها دولة، ولكن بحكم ثقافتها الشعبية، خاصة تلك التي وردت مع المهاجرين الفارين من الاضهاد الديني في بلادهم، ووجدوا في القارة الأمريكية الجديدة ملاذاً لممارسة مذهبهم البروتستانتي على وجه الخصوص. ولا بد من ملاحظة أن الدول الأكثر أصولية في العالم الإسلامي هي الأقرب إلى الولايات المتحدة، بل منها دول تربطها «صداقة» معها منذ بداية تأسيسها وحتى الآن، ولم تكن حكومة طالبان بعيدة عن هذا التصور على كل حال. ويذكر الكثيرون أن الإسلاميين الراديكاليين، والمتطرفين المعروفين بالأصولية المتشددة، كانت الولايات المتحدة تدللهم إلى حد الصباية والدلع في الثمانينات. أما معايير كسب هذه الخطوة لدى أمريكا، فهي الخضوع أولاً، ثم الخدمات التي يقدمونها للسلطة وليس للدين. بمعنى آخر، المهم هو تنفيذ ما تريده السياسة الأمريكية من هذه المنطقة أو تلك، أو من هذا الشخص أو ذاك».

وبنفس المنطق العقلاني المستق، يطرح تشومسكى تفسيره لغياب أى دور لأجهزة المخابرات الأمريكية والعالمية في كشف مخطط الهجوم على البرجين ومبنى وزارة الدفاع، وكيف كانت هذه الأجهزة، على ضخامتها وحساسيتها، عمياء إلى حد مفرج، فيذكر أنه لم يأخذ في يوم من الأيام ما يقال عن شبكة إيشلون للتجسس مأخذ الجد. ويؤكد أن هذه الهجمات التي صدمت الجميع من هول المفاجأة تثبت بالدليل القاطع أن هذه الشبكات عاجزة، وتعوزها الكفاءة، وليست بالقدر الذى يشاع حولها من القوة والمناعة والفاعلية. ويكفي لمواجهة الإرهاب تفهم دوافعه وأسبابه والتعامل مع قضاياها بشفافية واحترام عقل الآخرين.

أما بالنسبة لأسامة بن لادن، فإن تشومسكى يقول إن كثيرين ممن يعرفون بن لادن، يشككون كثيرًا في قدرته على التخطيط (في إحدى مغارات أفغانستان) لعملية دقيقة ومعقدة مثل تلك التي ضربت أمريكا في ١١ سبتمبر. ولكن في الإمكان أن تكون شبكته متورطة في هذه الأحداث، وأنه قام بدور ما من خلال أعضاء هذه الشبكة على الرغم من خلوها من «مركزية» محكمة، كما أن الاتصال بين أطرافها المختلفة والمتشابكة ليس سهلاً، ويميل تشومسكى إلى تصديق بن لادن الذي قال الحقيقة وهي أنه لا يعرف شيئاً عن هذه العملية. ومع ذلك فأمريكا هي التي نظمت وسلحت مجموعة بن لادن بالتعاون مع حلفائها، وظلت تساندها وتدعمها طالما أنها في خدمة مصالحها. وعلى الرغم من أن دور أسامة بن لادن يسهل كثيرًا معرفته، واكتشاف أبعاده، لأنه دور معروف لدى كل الدارسين للمنطقة وتاريخها الحديث، لكن يبدو أنه من الأسهل هو العمل الدؤوب على «شخصنة» العدو، وتحويل بن لادن إلى رمز للشرا أمام كل من يحاول فهم مصدر الجرائم المرعبة.

لكن دراسات تشومسكى ومقالاته وأحاديثه لا تقتصر على أحداث وقعت وهزت العالم فحسب، بل تمتد لتشمل معظم القضايا التي تعلق أبناء هذا العصر المرهق المضطرب، سواء بالنسبة لبلده الولايات المتحدة أو بالنسبة للعالم المعاصر الذي يصعب فصل تاريخه عن تاريخها، إذ إن العلاقة بينهما علاقة جدلية تنهض على عوامل التأثير والتأثر المتبادلة في منظومة متفاعلة من الأسباب والنتائج. ويرى تشومسكى أن بوتقة الإعلام والدعاية، تكاد تنصهر فيها كل هذه المعطيات الذي يساعد تفكيكها وتحليلها على تحديد مسارات العصر وعدم الدخول في متاهات جانبية أو أنفاق مظلمة. من هذه المعطيات الإنجازات الهائلة للدعاية أو البروباجندا، وديمقراطية المشاهد، والعلاقات العامة، وإدارة الرأي العام، وثقافة الانشقاق، واستعراض الأعداء، وانتقاء التصور، وحرب الخليج، والتغطية الصحفية لحملة الحرب على الإرهاب كما يجب أن تكون، وغيرها من القضايا التي لا يمكن التغاضي عنها، والتي شكلت فصول كتاب تشومسكى «تقاليد الإعلام الخادع بامتياز» الذي صدر في طبعين الأولى عام ١٩٩٩، التي جمعت كل القضايا الآتفة الذكر باستثناء الفصل الأخير بعنوان «الصحفي القادم من المريخ: كيف يجب تغطية حملة الحرب على الإرهاب صحفياً؟» والذي ورد في الطبعة الثانية عام ٢٠٠٢.

في الفصل الأول الذي يتناول «الإنجازات الهائلة للبروباجندا أو الدعاية» يقنن تشومسكى العلاقة بين الإعلام والديمقراطية، من خلال الدور الذي تلعبه أجهزة الإعلام في شئون السياسة المعاصرة، والذي يطرح تساؤلات عن نوعية العالم

والمجتمع الذى نتمنى العيش فيه، وخاصة التساؤل: فى أى صورة من الديمقراطية نريد لهذا المجتمع أن يكون ديمقراطياً؟ ويبدأ تشومسكى بطرح مفهومين مختلفين للديمقراطية: الأول يعتبر المجتمع الديمقراطى هو ذلك الذى يملك فيه الجمهور الأدوات اللازمة للمشاركة الفعالة فى إدارة شئونه، وأن تكون وسائل الإعلام منفتحة وحررة، فى حين أن المفهوم الآخر ينص على منع الجمهور العادى أو رجل الشارع من إدارة شئونه، أو من إدارة وسائل الإعلام التى يجب أن تظل تحت السيطرة المتشددة لأصل الاختصاص. وقد يبدو هذا المفهوم مستهجنًا أو شاذًا للديمقراطية، ولكن من المهم فهم أن ذلك هو المفهوم الحاكم والمطبق بالفعل فى معظم العهود والبلدان، بل وله أساس من الناحية النظرية لأنه يربط الديمقراطية بالعلم والخبرة والثقافة والوعى وليس بمجرد التعبير عن الميول الشخصية التى قد لا تكون على أساس، يملك القدرة على استشراف النتائج والتداعيات المترتبة عليها.

ويقتصر تشومسكى على الحديث عن المجتمع المعاصر، ليوضح كيف تطورت فكرة الديمقراطية ولماذا يقدم إشكالية وسائل الإعلام والتضليل المعلوماتى فى هذا الفصل؟ ويبدأ بالإشارة إلى أول عملية دعائية حكومية فى العصر الحديث فى عهد الرئيس وودرو ويلسون الذى انتخب رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩١٦، وفق برنامج انتخابى تحت شعار «سلام بدون نصر»، وكان ذلك فى منتصف الحرب العالمية الأولى حين كان الأمريكيون مسلمين لأقصى الدرجات، ولم يروا سببًا للانخراط والتورط فى حرب أوروبية أساسًا، فى حين كان على إدارة ويلسون التزامات تجاه الحرب، ومن ثم كان عليه أن يفعل شيئًا حيال هذه المشكلة. وكانت أول تجربة دعائية رائدة لغسل المخ الجمعى فى تاريخ الولايات المتحدة. فقد قامت الإدارة الأمريكية بإنشاء لجنة للدعاية الحكومية أطلق عليها «لجنة كريل» باسم رئيسها، ونجحت خلال ستة أشهر فى تحويل المواطنين المسالمين إلى مواطنين تتملكهم الهستيريا والتعطش للحرب، والرغبة فى تدمير كل ما هو ألمانى، والإسراع فى خوض الحرب لإنقاذ العالم من الدمار!

كانت هذه الريادة الدعائية إنجازًا مبهرًا بمعنى الكلمة، وقد أدى بدوره إلى إنجاز آخر؛ لأن الدرس الأمريكى ظل مائلًا فى الأذهان حتى نهاية الحرب العالمية الثانية التى انتصر فيها الاتحاد السوفيتى بقيادة ستالين على الجبروت النازى، الذى طحنته الجيوش السوفيتية التى واصلت زحفها حتى برلين محررة فى طريقها كل الدول التى وقعت تحت نير النازية، ولكن فى مقابل اعتناقها المذهب الشوعى ودورانها فى الفلك السوفيتى. عندئذ تذكرت الدول الغربية تجربة ويلسون

الرائدة، وتم توظيف التكتيك نفسه لإثارة هستيريا جامعة ضد الرعب الشيوعي، كما كان يطلق عليه، وقد نجحت إلى حد كبير في تدمير الاتحادات العمالية، والقضاء على التجمعات اليسارية، والتحكم في بعض المشكلات الخطيرة، مثل حرية الصحافة وحرية الفكر السياسي، وكان هناك تأييد قوى من قبل وسائل الإعلام، وكذلك من قبل مؤسسة رجال الأعمال التي نظمت بل وشجعت هذا التيار بكل إمكاناتها. وبالفعل تحقق نجاح عظيم في هذا المجال، الذي جرف معه كل المفكرين التقدميين والمنظرين الديمقراطيين والليبراليين، وفي مقدمتهم بطبيعة الحال المحافظون اليمينيون، الذين يرون في الشيوعية رجسًا من عمل الشيطان. يتبع تشومسكي منابع هذا التيار الدعائي منذ عهد الرئيس ويلسون فيقول:

«كان المفكرون التقدميون بين هؤلاء الذين شاركوا بحماس في حرب ويلسون، خاصة الذين ينتمون إلى مجموعة الفيلسوف جون ديوي، وكانوا يتباهون كما سجلوا في كتاباتهم في ذلك الوقت، بأنهم هم الذين سلطوا الضوء على أولئك الأفراد في المجتمع الذين يتمتعون بدرجة عالية من الذكاء، وكانوا يقصدون أنفسهم على وجه التحديد، لقدرتهم على دفع المواطنين المترددين دفعًا إلى الحرب؛ بإخافتهم وإثارة مشاعر قومية متطرفة من خلال وسائل وحيل غير محدودة. فعلى سبيل المثال، كان هناك قدر كبير ومتقن من الخداع والفبركة والتزييف للمذابح التي ارتكبتها الألمان، مثل موضوع الأطفال البلجيكيين ذوي الأذرع الممزقة، وكل تلك الفظائع التي مازلنا نقرؤها في كتب التاريخ. وكانت معظم هذه القصص من اختراع وزارة الدعاية البريطانية، والتي كانت مهمتها في تلك الفترة، كما وصفوها في تقاريرهم السرية «توجيه فكر معظم العالم»، ولكن الأمر الأكثر أهمية كان هو رغبتهم في السيطرة على فكر الأفراد الأكثر ذكاء في الولايات المتحدة، والذين سيقومون بدورهم بنشر الدعاية التي خططوا لها، وتحويل البلد المسالم إلى بلد تحكمه هستيريا، وقد نجحوا بالفعل وأثبتوا أن الدعاية التي تتم بإشراف الدولة حينها تدعمها الطبقات المثقفة والمتعلمة، ولا يسمح فيها بأى انحراف عن الهدف، قادرة على إحداث أثر كبير وعميق. وهو درس تعلمه هتلر وكثيرون غيره، ومازال سارى المفعول حتى اليوم.

ويرى تشومسكي أن نجاح هذا التيار الدعائي، بهر جماعات أخرى من طراز رفيع مثل المنظرين الديمقراطيين الليبراليين، وشخصيات إعلامية مرموقة مثل ولتر ليبمان عميد الصحفيين الأمريكيين في ذلك الوقت، وأحد أهم محللي السياسة الخارجية والمحلية، وأيضًا أحد رائيدي المدرسة الصحفية الجديدة، سواء، في الشكل أو المضمون. وتحمل مقالاته عناوين تنطوي على الأبعاد المتعددة لنظريته التقدمية في

الفكر الليبرالي الديمقراطي، كما أنه كان في مقدمة النشاط في لجان الدعاية التي استمدت قوة دفعها من فكره. وكان من آرائه أو مواقفه الشهيرة ما أسماه «بالثورة في فن الديمقراطية» والذي يمكن تطويره لخدمة ما وصفه بتصنيع الإجماع، بمعنى جعل الرأي العام يوافق على توجهات لا يرغبها أساسًا، عن طريق استخدام وسائل دعائية. ولم يجد ليبمان في هذا التوجه فكرة جيدة فحسب، بل وضرورة لأن الشعوب دائمًا في حاجة إلى قياداتها نحو أهداف معينة، قد لا تعي أهميتها وحيويتها في اللحظة الراهنة، إذ إن المصالح القومية العامة تحتم في مواقف عديدة ومتنوعة خداع الرأي العام؛ لأن العقول ليست سواسية، وبالتالي يمكن فهم هذه المصالح وإدارتها فقط بأيدي وعقول «طبقة متخصصة» من «الرجال المسؤولين»، الذين يتمتعون بدرجة من الذكاء والفكر الوعى والثقافة، تتيح لهم فهم وإدراك وتوجيه الأمور. وتؤكد هذه النظرية أن نخبة صغيرة، وهى مجتمع المفكرين الذى نادى به أتباع جون ديوى من قبل، هى الوحيدة القادرة على فهم وإدراك جوهر المصالح العامة، وبالتالي تقرير الأمور التى تعين الجميع على شق مسارهم الصحيح، وإن كانوا يظنون أن هذه الأمور من شأنها أن تضلل الرأي العام، كما يستوعبونه بفكرهم التقليدى المحدود.

ولا يلقى تشومسكى أبدًا بقلم الناقد السياسى، فيقول إن وجهة النظر تلك ليست بجديدة، فهى موعلة في تاريخ الفكر السياسى منذ القدم، كما أنها كانت وجهة نظر لينينية بحتة، تجسدت بعد قيام الثورة الروسية في الدور الذى نهض به أعضاء الحزب الشيوعى. فهى مطابقة لمبدأ لينين القائل بأن طلائع المفكرين الثوريين لا بد وأن تستولى على السلطة عن طريق تنظيم ثورات شعبية، كإحدى الوسائل التى من شأنها أن تدفع إلى سدة الحكم، ثم دفع الجماهير الغبية الدهماء نحو مستقبل، غير قادرين أو مؤهلين لفهمه أو وضع تصور له، لضيق أفقهم الذى يصل إلى درجة الغباء وعدم أهليتهم للقيام بهذه المهمة. ويضع تشومسكى يده على فكرة لا تخطر ببال كثيرين؛ لأنها تجمع بين نقيضين في نظر التقليديين، إذ إنه اكتشف تقاربًا ما بين النظرية الماركسية اللينينية وبين الديمقراطية الليبرالية فيما يتعلق بالافتراضات الأيدلوجية التى تتبناها كلتا النظريتين. ومن هذا المنطلق، أدرك تشومسكى أن هذا هو أحد الأسباب التى دفعت بالناس للتحول بسهولة من موقف لآخر، دون الشعور بأن تغييرًا ما قد حدث، أو أن هناك هوة عميقة يصعب تخطيها.

إن جوهر المسألة السياسية برمتها يرتبط بموقع القوة، حيثما توجد، فسواء نجحت ثورة شعبية أو فشلت أو لم تقع أساسًا، فإن مركز الجذب أو الثقل يظل رهن إشارة من لديهم القوة الحقيقية. ويطبق تشومسكى هذا التيار على المجتمع الأمريكى،

فيقول إن مجتمع رجال الأعمال لا يتردد لحظة في أن يطبق المنهج نفسه الذى يسير عليه أى حزب شيوعى، وهو أن يقود الجماهير الغبية (طبقاً لمصطلح لينين) صوب عالم، هم غير قادرين على فهمه لشدة غباوتهم وعدم أهليتهم. وقد دعم لبيان هذا التيار بتقديم نظرية مفصلة عن الديمقراطية التقدمية، إذ افترض أنه في مناخ ديمقراطى سليم، يتم تصنيف المواطنين إلى طبقات. فهناك أولاً طبقة من المواطنين، لا بد وأن تقوم بدور فعال في إدارة الشؤون العامة، بحكم أنها الطبقة المتخصصة وتضم الخبراء والمفكرين والمتقنين والعلماء الذين يحللون، وينفذون ويصنعون القرارات، ويدبرون الأمور في النظم السياسية والاقتصادية والأيدولوجية. وهى نسبة ضئيلة من السكان بحكم أنها نخبة أو صفوة، بطبيعة الحال فإن الشخص الذى يتكرر تلك الأفكار ويطورها، لا بد وأن يكون عضواً في تلك النخبة الصغيرة ليتنافس مع أقرانه وزملائه عما يمكن فعله مع «تلك البقية الأخرى» أو «أولئك الآخرين» الذين يمثلون الغالبية العظمى من السكان، والذين يصفهم لبيان بأنهم القطيع الخائر أو الضال، بل ويصرح بقوله: «إننا يجب أن نحمل أنفسنا من وقع أقدام وزئير هذا القطيع». ويعلق تشومسكى على مفهوم لبيان للديمقراطية بقوله:

«بناء على ذلك، هنا «وظيفتان» في النظم الديمقراطية: الوظيفة الأولى منوط بها الطبقة المتخصصة، ثم هناك أيضاً القطيع الضال! ولكنه طبقاً لذلك التحليل، فإن هذا القطيع أيضاً يتمتع بوظيفة ما في النظام الديمقراطي. وطبقاً لتصور لبيان، فإن تلك الوظيفة تتمثل في أنهم يقومون بدور المشاهدين ولكنهم ليسوا مشاركين في الفعل. وهناك وظيفة أخرى بالإضافة إلى المشاهدة من قبل القطيع؛ نظراً لأنه نظام ديمقراطى في التحليل النهائي؛ إذ إنه من وقت لآخر، يتم السماح لهذا القطيع بتأييد أحد أفراد النخبة أو الطبقة المتخصصة، بمعنى أن يسمح لهم بالقول: «نحن نريدك قائداً لنا». بحكم أنه نظام ديمقراطى وليس شمولياً، وهذا ما يطلق عليه «الانتخابات». ولكن دورهم لا يتجاوز أن يلقوا بثقلهم خلف عضو أو آخر، من النخبة أو الطبقة المتخصصة، لأن عليهم بعد ذلك أن يعودوا أدراجهم فوراً إلى مقاعد المتفرجين، وأن يكتفوا بالفرجة دون أن يشاركوا في الأحداث الجارية؛ فهذا ما يجب أن يحدث في نظام ديمقراطى سليم».

ومن المفارقات أو الطرائف أو العجائب أن هناك منطقاً يحكم الأمور، بل إنه في جوهره مبدأ أخلاقى يشكل دعامة قوية للنظرية، التى ترى أن عامة الجمهور على درجة من الغباء لا تمكنهم من فهم مجريات الأمور، بل إنهم إذا حاولوا المشاركة في إدارة أمورهم، فإنهم يتسببون في إثارة مشكلات ومتاعب، لدرجة أن الأمر برمته يبدو

غير أخلاقي إذا تم لهم السماح بفعل ذلك؛ لأن هذا لا يعنى سوى التخبط والتلاعب بأقدار الدولة. من هنا كان إصرار النخبة على ترويض هذا القطيع الحائر وعدم السماح له بالغضب وتحطيم كل شيء. وهذا الترويض لابد أن يكون فى خلال ما يسميه ليمان «الثورة الجديدة فى فن الديمقراطية» أو «تصنيع الإجماع والقبول». من هنا كانت ضرورة الدور الذى تنهض به منظومة وسائل الإعلام والمدرسة ووسائل الثقافة الشعبية؛ لأنها تمد الطبقة السياسية وصانعى القرارات بإحساس ما بالواقع، يجب أن يكون صحيحًا وصادقًا وأمينًا بقدر الإمكان؛ كى يصوروا قراراتهم على أسس سليمة وإيجابية.

ويكشف تشومسكى عن افتراض غير معلن لدرجة تحتم على الرجال المسئولين أن يخفوه حتى عن أنفسهم، ويتعلق بالسؤال الأساسى عن كيفية وصول هؤلاء إلى المواقع، التى تجعلهم يمتلكون السلطة لصنع القرارات؟ والإجابة عن هذا السؤال تتمثل فى المسار الذى يسلكونه فى خدمة الذين يملكون القوة الحقيقية، أو بمعنى أشمل الذين يملكون المجتمع، وهم بطبيعة الحال جماعة صغيرة. وعندما يعرض أعضاء الطبقة المتخصصة أو أهل الاختصاص بمعنى أدق خدماتهم وخبراتهم لصالح الذين يملكون القوة الحقيقية، يصبحون بالتالى جزءًا من المجموعة التنفيذية. وهذا الاندماج يتم فى هدوء نتيجة لقدرة الوافدين الجدد على السباحة مع التيار السلطوى، وعلى تشرب المعتقدات، التى من شأنها أن تخدم مصالح القوة الخاصة، فهذه كلها مهارات لابد أن يجيدونها. وقد ابتكر أهل القوة الاقتصادية وأهل الاختصاص الإدارى فى الولايات المتحدة نوعًا من النظم التعليمية موجهًا للرجال المسئولين أو الطبقة المتخصصة لإعدادهم لتولى المسئولية من خلال تلقينهم قيم ومصالح الطبقة الخاصة وطبقة رجال الأعمال الحاكمة التى تمثلها. فإذا ما نجحوا فى هذه المهمة، فإنهم بالتالى يصبحون جزءًا من الطبقة المتخصصة. أما أفراد القطيع الحائر، فىجب العمل على تشتيتهم وتحويل انتباههم لأمر أخرى، وجعلهم خارج نطاق دائرة المشكلات والقضايا، والتأكد من أنهم سيحتفظون بأماكنهم فى مقاعد المتفرجين التابعين لمجريات الأمور التى لا ناقة لهم فيها ولا جمل، وإن كانوا من وقت لآخر يلقون بثقلهم خلف أحد القادة الحقيقيين الذين يمكن المفاضلة فيما بينهم، ولكن تظل القمة هى القمة والقاعدة هى القاعدة ولا جسور بينهما. وهذا نوع من الإرهاب الخبيث والمزمن والمقنع.

وهذا المفهوم أو التوجه لم يكن جديدًا فى الولايات المتحدة بصفتها أكبر دولة رأسمالية فى العالم، بل تم تطويره فى كتابات ودراسات عديدة؛ فيستشهد تشومسكى

بعالم اللاهوت ومحلل السياسة الخارجية الأمريكي رينولد نيور الذي يوصف بأنه الأب الروحي للمؤسسة الحاكمة وعميد المفكرين السياسيين من عهد جورج كينان حتى جون كيندى، عندما أوضح أن المنطق هو مهارة لا تتأتى لأى أحد، وإنما تتمتع بها صنفوة قليلة العدد، إذ إن معظم الناس منساقون وراء عواظهم العفوية أو العشوائية، أما ذوو العقول المتسلحة بالمنطق، فإنهم يتفنونون في صناعة الأوهام الضرورية والتبسيطات العاطفية لإبقاء الأغبياء السذج كما هم عليه بدون تغيير. وقد أصبحت هذه النظرية جزءاً أساسياً من العلوم السياسية المعاصرة، ففي العشرينيات وأوائل الثلاثينيات أوضح هارولد لاسويل مؤسس علم الاتصالات وأحد منظري العلوم السياسية المرمقين، أنه يجب ألا نستسلم للقوالب الديمقراطية الجامدة التي تقول بأن الناس العاديين هم القادرون على تقييم مصالحهم، فهم ليسوا كذلك! يعبر لاسويل عن لسان حال النخب المسيطرة الحاكمة فيقول:

«نحن أكثر الناس قدرة على تحديد المصالح العامة والحكم عليها وبالتالي فإنه بناء على هذه القاعدة الأخلاقية البسيطة لابد وأن نتأكد من أنه لن نتاح لهم الفرصة لكي يتصرفوا ويتحركوا من منطلق أحكامهم وتوجهاتهم الفاسدة. وفيما يسمى اليوم بالدولة الشمولية أو الدولة العسكرية، فإن هذا الإجراء ليس بالمستحيل، فقط عليك أن تمسك بهراوات فوق رؤوسهم. ولكن في مجتمع أصبح أكثر ديمقراطية وحرية، لم تعد هذه الوسيلة معقولة أو مجدية، وبالتالي عليك اللجوء إلى أساليب الدعاية والمنطق الذى يتلاعب بالعقول؛ فالدعاية في النظام الديمقراطي هي بمثابة الهراوات في الدولة الشمولية، وهذا أمر يتسم بالذكاء والحكمة، ومرة أخرى: لا تنس أن المصالح العامة تضلل القطيع الحائر الذى ليس في إمكانه إدراك حقيقة هذه المصالح والتعامل معها على هذا الأساس».

ومن الواضح أن قضية صياغة العقل الجمعى للجماهير والتي تصل إلى مستوى غسل المخ، من القضايا التي يركز عليها تشومسكى في كتابات كثيرة لأن من ينجح في السيطرة على العقل العام، في إمكانه أن يجعل الجماهير رهن إشارته. وهو يعتبر الولايات المتحدة رائدة في هذا المجال لدرجة أنها ابتكرت علماً جديداً وصناعة م يعرفها البشر من قبل وينضويان تحت مصطلح «العلاقات العامة»، ذلك أنها التزمت مبدأ السيطرة على العقل العام، على حد تعبير قادتها، الذين تعلموا الكثير من الإنجازات التي حققها «لجنة كريل» في عهد الرئيس ويلسون ونجحت في إصابة الشعب الأمريكى بهستيريا الحرب الذى تحقق في إثارة «الربع الأحمر» الذى كان يطلق على الخوف من انتشار الشيوعية والتداعيات التي نتجت عنه. وقد توسعت

صناعة العلاقات العامة بشكل كبير طوال ذلك الوقت، لدرجة أنها نجحت في إخضاع الرأي العام لحكم رجال الأعمال خلال العشرينيات، التي كانت بمثابة العقد الذي شهد بزوغ العلاقات العامة كصناعة ضخمة، أصبحت فيما بعد مجالاً لإنفاق ما يقارب البليون دولار سنوياً. ومنذ ذلك الحين أصبح الالتزام بمبدأ السيطرة على العقل العام بمثابة استراتيجية شاملة وثابتة، وإن كانت متطورة مع الأحداث والظروف والملابسات، وبذلك انتقل الإرهاب من القوة الغاشمة إلى القوة الناعمة.

في الثلاثينيات، بدأت تظهر مشكلات ضخمة وعويصة كما حدث في أثناء الحرب العالمية الأولى، فقد كانت هناك موجة كساد جارفة وعملية تنظيم للعمالة نتيجة للوظائف التي ألغيت والشركات التي أفلست. ورغم كل عوامل الإحباط والانهيار الاقتصادي، فازت الحركة العمالية بأول نصر تشريعي لها في عام ١٩٣٥، وهو حق التنظيم المعروف باسم «قانون واجنر». وكان هذا بمثابة صدمة لم يتوقعها حكم رجال الأعمال ولا عملوا حساباً لها، إذ تسببت في مشكلتين حادتين كان لابد من التصدي لهما: الأولى تتمثل في أن الديمقراطية لا تؤدي وظيفتها كما يجب وكما يرغبون، فقد حقق القطيع الضال بالفعل نصراً تشريعياً مع أنه ليس من المفترض أن يحدث ذلك. أما المشكلة الأخرى فتكمن في أنه أصبح في إمكان القطيع الضال أن ينظم نفسه ويتحول إلى كيان قوى ضاغظ، في حين أنه يجب أن يظل الناس منقسمين ومنفصلين ومشتتين، إذ ليس من المفترض أن يكونوا منظمين، حتى لا يتحولوا إلى عنصر آخر بدلاً من أن يكونوا مجرد متفرجين على الحدث ولا مشاركين في صنعه. وقد يفتح هذا التطور أمامهم باب المشاركة الإيجابية إذا نجح عدد قليل من الناس ذوى الموارد المحدودة في توحيد صفوفهم لاقتحام الحلبة السياسية، وهو أمر يثير الفرع ويفتح أبواب الإرهاب المضاد.

وبالطبع لم تقف جماعة رجال الأعمال مكتوفة الأيدي، بل ساعدت في الإمساك بزمام المبادرة وإدارة الأزمة للتأكد من أن ذلك التشريع سيكون الأول والأخير من نوعه للحركة العمالية، وأنه سيكون بداية النهاية لهذا الانحراف الديمقراطي للتنظيم الشعبي، ورغم تزايد عدد أعضاء الاتحادات العمالية خلال الحرب العالمية الثانية، فإن العدد بدأ في التناقص بعد الحرب، ومعه القدرة على العمل من خلال هذه الاتحادات. ولم يكن الأمر من قبيل المصادفة بل كان مخططاً في غاية الدقة كعادة جماعة رجال الأعمال الذين يبذلون المال والعلم والطاقة، بل والجبروت عندما يتصدون لمشكلات من هذا النوع. وكان تخطيطهم ينهض أساساً على صناعة العلاقات العامة ومن خلال منظمات متعددة مثل المنظمة القومية للصناع والدائرة المستديرة لرجال

الأعمال. فقد أصبحوا بالمرصاد لمواجهة هذا الانحراف الديمقراطي، ونجحوا في ضم القضاء إلى معسكرهم لأن القضاء ورؤساء المحاكم لم يكونوا من طبقة العمال، ولا متعاطفين معاً. وهذا ما جرى في عام ١٩٣٧ في المحاكم الأولى حينما وقع إضراب عمال الحديد في غرب بنسلفانيا في مدينة جونز، وكانت الأحكام رادعة دون مبرر، كى يحترق العمال بنار الإرهاب عندما تمارسه الدولة.

حاول رجال الأعمال تطبيق طريقة جديدة لتدمير الحركة العمالية، وقد نجحت إلى حد كبير ليس من خلال تكسير الأرجل، إذ لم تعد وسيلة مجدية، وإنما من خلال وسائل دعائية احتيالية وفعالة. وكانت الفكرة تتلخص في كيفية إيجاد وسيلة ما لتحويل عامة الجمهور ضد القائمين بالإضراب، وتقديم المضربين على أنهم مخربون ضد الجمهور والمصالح العامة، التي هي بطبيعة الحال مصالح رجال الأعمال، الذين يتغنون بالهوية الأمريكية الزاخرة بالتناغم والانصهار لكل الأمريكيين باستثناء أولئك المضربين الأشرار، وهم مخربون ويسببون المشكلات والمتاعب والاضطرابات، وبالتالي يهددون هذا التناغم الذى يعتبر العمود الفقرى للهوية الأمريكية. إن رجال الأعمال يعتبرون أن هويتهم هي الهوية الأمريكية وليس العكس، بمعنى أن تكون الهوية الأمريكية هي هويتهم مثل كل المواطنين الأمريكيين. ولذلك يفضح تشومسكى أفكارهم وخططهم وشعاراتهم التي يرفعونها ليخفوا خلفها أهدافهم الحقيقية في السيطرة على السلطة والثروة، فيترك لسان حالهم يوضح أن من ليس معهم فهو ضدهم:

«إنهم نقضوا هويتنا الأمريكية، يجب علينا أن نوقفهم لنعيش معاً، فالمسئولون التنفيذيون في الشركات وعمال النظافة لديهم المصالح نفسها، ونحن في إمكاننا العمل معاً، وأن نعمل للحفاظ على هويتنا الأمريكية في تناغم يجعلنا نحب بعضنا البعض. هكذا كانت الرسالة، وقد بذلت جهود خارقة لتقديمها، فهذا على كل حال هو مجتمع رجال الأعمال الذى يسيطر على وسائل الإعلام، ولديه موارد هائلة، وقد نجحت بفعالية شديدة، وتم تطبيقها مرارًا وتكرارًا للقضاء على أعمال الإضراب. وكان يطلق عليها الطرق العلمية للقضاء على الإضراب، وكانت طرقاً ذات فعالية في تعبئة الرأى العام لصالح مبادئ تافهة وخاوية من المعنى مثل الهوية الأمريكية. من في استطاعته أن يقف ضد هذا؟ أو ضد التناغم؟ أو كما حدث في حرب الخليج الثانية حين رفعوا شعار «أيدوا قواتنا» من في استطاعته أن يكون ضد ذلك؟ وهذا في الواقع هو هدف شعارات حملات العلاقات العامة، وهو أنه يجب ألا يعنى شيئاً محددًا، وهذا هو الهدف الأساسى من الدعاية الجيدة بإطلاق شعار لا يمكن لأحد الوقوف ضده؛ لأنه

لا ينطوى على فكر يمكن أن يثير جدلاً، وبالتالي سيصطف خلفه الجميع. فلا أحد يعرف ماذا يعنى؛ لأنه في الواقع لا يعنى شيئاً على الإطلاق، وقيمته الأساسية تكمن في أنه يشتت الانتباه عن سؤال ذى معنى وهو: هل تؤيد سياستنا؟ وهو السؤال الذى ليس مسموحاً لأحد بالحديث عنه.

«وهذا الأمر أشبه بمبادئ مثل الهوية الأمريكية أو التناغم، أو شعار «نحن معاً»، فهي شعارات جوفاء، ويكون لسان حال رجال الأعمال «فلتنضم إذن إلى حاملي شعاراتنا لأنهم معنا» حتى نستطيع أن نواجه معاً هؤلاء الأشخاص السيئين الذين يهدفون لتخريب هذا التناغم بحديثهم عن صراع وحقوق الطبقات. وقد ثبت أن هذا الأسلوب فعال للغاية، وهو مستمر حتى اللحظة ويتم التحضير له بعناية، فالعاملون في مجال العلاقات العامة، ليس مهمتهم الترفيه، إذ إنهم يقومون بعمل جاد، لأنهم يحاولون تلقين القيم الصحيحة طبقاً لرؤيتهم الخاصة. كما أن لهم تصوراً عما يجب أن تكون عليه الديمقراطية، إذ يجب أن تكون نظاماً يتيح للطبقة المتخصصة أن تؤهل وتندرب للعمل في خدمة السادة؛ أى أولئك الذين يملكون المجتمع. فهذا هو التنظيم الوحيد الذى يجب أن يسود، أما ما يتبقى من المجتمع فيجب حرمانه من أى صورة من صور التنظيم؛ لأن التنظيم يثير المشكلات والمتاعب ويقتل القوى لأهداف مضادة، ولذلك يجب على المواطنين الأمريكيين أن يجلسوا بمفردهم أمام شاشات التلفزيون؛ ليتشربوا رسالة ترسخ في العقول الواعية أو غير الواعية، أن القيمة الأساسية في الحياة هي أن تتوافر لديك أكبر كمية من السلع، أو أن تعيش مثل الطبقة الغنية المتوسطة التى تشاهدها على الشاشة، وأن تتبنى قيماً لطيفة مثل التناغم والهوية الأمريكية، فهذا هو كل ما هناك في الحياة».

ويشعر موجهو التيارات الإعلامية الأمريكية بقمة النجاح، عندما يتمكنون من مقاليد العقل الجمعى لجماهير الشعب، من خلال عمليات مستمرة ومتجددة لغسل المخ وابتكار كل أنواع الغيبوبة اللذيذة، التى يصل تعودها إلى درجة الإدمان؛ فاضد الاستراتيجية هؤلاء الموجهين الإعلاميين أن يتحول الأمريكيون إلى قطع ضال، لكنها مشكلة تحتاج إلى يقظة ومتابعة دقيقة؛ حتى لا تفلت من أيدي المسكين بمقاليد الأمور، إذ لا بد من منع هذا القطيع من الزئير ووقع الأقدام أو الحوافر، بأن ينشغل بمشاهدة أفلام العنف والجنس، أو المسلسلات اليومية المتنوعة والقصيرة أو الطويلة المستمرة لسنوات عديدة. ومن حين لآخر تستدعى أجهزة الإعلام بشتى أنواعها هذا القطيع ليردد شعارات لا معنى لها؛ لكنها تشغلهم على أى حال. ومن فنون الإعلام الأمريكى أنه يحرص على جعل المواطنين خائفين طوال الوقت؛ لأنه إذا لم تتم إخافتهم

من كل أنواع الشياطين التي ستقضى عليهم من الداخل والخارج، فربما يبدؤون في التفكير، وهو أمر في غاية الخطورة؛ لأنهم في نظر السادة أصحاب الثروة والسلطة، ليسوا مؤهلين للتفكير، ومن هنا كانت ضرورة تشتيتهم وتمييشهم، فهذا هو تصور السادة للديمقراطية. ويجدد تشومسكي آليات المحنة التي يريزح الشعب الأمريكي الكادح تحت وطأتها فيقول:

«تحولنا إلى مجتمع يديره رجال الأعمال بشكل مذهل، وهو مجتمع صناعى تديره دولة رأسمالية، ولا يتمتع حتى بالعقد الاجتماعى الطبيعى، الذى تجده فى مجتمعات مماثلة، فبالإضافة إلى مجتمع أفريقيا، أعتقد أنه المجتمع الصناعى الوحيد الذى لا يتمتع بنظام تأمين صحى، فليس هناك أى التزام حتى لمعايير دنيا من العيش للأفراد، الذين ليس فى إمكانهم مجارة تلك القواعد أو أن يحوزوا أشياء بأنفسهم وبشكل فردى. فالنقابات غير موجودة فعلياً، كما أن الأشكال الأخرى من التنظيمات أو التجمعات الشعبية غير متاحة بالمرّة، ولا توجد أحزاب أو منظمات سياسية، ولا توجد فى الأفق أية احتمالات لتحقيق مثل هذه الكيانات. ووسائل الإعلام تحتكرها الشركات، ولها رؤية واحدة نمطية، وكل الأطراف المعنية لا تملك سوى الدوران فى فلك منظومة رجال الأعمال. ولا يهتم معظم المواطنين حتى بالتصويت الذى لا جدوى منه ولا معنى له لأنه لن يغير شيئاً من مجريات الأمور، وخاصة أنهم لا يعلمون شيئاً عن مرشحين سمعوا عنهم فجأة أو بالصدفة. وكان أحد الرواد المرموقين فى صناعة العلاقات العامة، وهو إدوارد بيرنايز، عضواً فى لجنة كريل، وتعلم فيها درس عمره فى العلاقات العامة، ثم قام بتطوير ما أسماه «بإدارة الإجماع»، التى يصفها بأنها جوهر الديمقراطية. ومنذ ذلك الحين أصبح القادرون على إدارة الإجماع هم الذين لديهم الموارد والقوة لفعل ذلك، أى مجتمع رجال الأعمال، وهؤلاء من يجب أن يعمل المواطنون لديهم».

وكما كانت الولايات المتحدة رائدة فى صناعة العلاقات العامة، كانت بالقدر نفسه من الريادة فى صناعة الرأى العام وصياغته منذ الحرب العالمية الأولى، عندما بدأت مغامراتها فى السياسة الخارجية. فقد أدرك أعضاء «لجنة كريل» وفى مقدمتهم إدوارد بيرنايز، حفز الرأى العام لتأييد مغامرات السياسة الخارجية، لأن الناس عادة ما يكونون مسالمين حتى لو كان العالم فى خضم حرب تشمل معظمه؛ ذلك أن عامة الجمهور لا يجدون سبباً للتورط فى مغامرات خارجية أو عمليات قتل وتعذيب ولذلك لابد من تحفيزهم، وهذا يتطلب إثارة مخاوفهم. وقد حقق بيرنايز إنجازاً فى هذا المجال، فقد كان مسؤولاً عن إدارة حملة العلاقات العامة لشركات يونيتد فروت

في عام ١٩٥٤ حينما حاولت الولايات المتحدة التدخل للإطاحة بالحكومة الليبرالية الديمقراطية لجواتيالا، وأقامت بدلاً منها مجتمعاً من فرق الموت القاتلة الشهيرة، التي تم تمويلها من خلال التدفق المستمر لأموال المساعدات الأمريكية بحجة غاية في السخافة والاستهانة بالعقول، وهي «منع أي انحراف ديمقراطي».

ويوضح تشومسكي أن في مقدمة اهتمامات أو هموم الإعلاميين الأمريكيين ضرورة تسويق البرامج المحلية التي يعارضها عامة الجمهور؛ إذ ليس هناك سبب لجعل الجمهور يدعم برامج محلية ليست في صالحه أو على هواه، وهذا الأمر يتطلب أيضاً دعاية. فمثلاً كان التسلح وخفض النفقات الاجتماعية من البرامج التي تلقى معارضة من الجمهور، ولكن يجب أن يظل الناس مهمشين ومشتتين، وليست لديهم طريقة للتنظيم، تساعد على التكتل والمواجهة والتعبير عن مشاعرهم ومصالحهم، برغم أنهم يفضلون النفقات الاجتماعية على النفقات العسكرية. ولذلك فإنه من الخطورة ألا يتم ترويض القطيع الضال بشكل سليم، فهي معركة مستمرة لأن القطيع له سوابق لا بد من تجنبها مستقبلاً. فقد ثار في الثلاثينيات وتم إخماده، وفي الستينيات كانت هناك موجة أخرى من المعارضة، وأطلقت عليها الطبقة المتخصصة مصطلح «أزمة الديمقراطية»، إذ كان ينظر إلى الديمقراطية على أنها على وشك الدخول في أزمة، تمثلت في أن أقساماً كبيرة من السكان أصبحت أكثر تنظيمًا ونشاطًا، وكانت تسعى للمشاركة في العملية السياسية بجرأة دفعتها إلى الدخول في المحذور. هنا تبرز ضرورة الإرهاب غير المباشر.

وكان لا بد من دفع الجمهور إلى التبلد والطاعة والسلبية، وهي الحالة المطلوبة التي يجب أن يكون عليها الجمهور، ولذلك يجب عمل شيء ما للتغلب على هذه الأزمة. وقد بذلت بالفعل جهود لتحقيق ذلك، ولكن الجهود لم تنجح، وما زالت أزمة الديمقراطية حية وقائمة، لكنها لحسن الحظ ليست مؤثرة في تغيير السياسات، وإن كانت مؤثرة في تغيير الآراء على نقيض ما يعتقد الكثيرون. لقد بذلت جهود كبيرة بعد الستينيات للتغلب على هذا الداء الذي يهدد مصالح أصحاب السلطة والثروة. وكان قد أطلق عليه مصطلح «أعراض فيتنام» الذي بدأ في الظهور في السبعينيات، وقد عرفه نورمان بودهورتز المفكر السياسي الموالي لريجان بأنه المخاوف المرضية ضد استخدام القوة العسكرية. وقد كانت هناك بالفعل مخاوف مرضية ضد استخدام العنف من قبل أعداء كبيرة من الجمهور نتيجة لمحنة فيتنام، التي استمرت أطول من عقد كامل (١٩٦٣ - ١٩٧٥)، وخسرت فيها الولايات المتحدة كل شيء: المال والبنون والسمعة والهالة التي حاولت أن تحافظ عليها باستهانة، دون أن يكون لها فيها

ناقة أو جمل. ولم يفهم الأمريكيون لماذا يعذبون الناس ويقتلوهم ويهاجمونهم بكل الأسلحة المحرمة قانونًا. فمن الخطورة بمكان أن يكون الناس محكومين بهذه المخاوف المرضية التي تكلم عنها من قبل جوبلز وزير دعاية هتلر والتي تكبل انطلاقات السياسة الخارجية، مما يدل على أنه ليس هناك فارق بين ألمانيا النازية وأمريكا الرأسمالية، ولذلك لم تجد صحيفة «واشنطن بوست» حرجًا، بل إنها أشارت بشكل لا يخلو من فخر أنه كان من الضروري خلال هستيريا حرب الخليج، تلقين الناس احترام «القيم العسكرية». وهذا أمر طبيعي للغاية بالنسبة للكيان السياسى والعسكرى للمجتمع الأمريكى الذى ينهض على العنف والإرهاب وتوظيف القوة العسكرية حول العالم لتحقيق أهداف النخبة المحلية فى السطوة والثروة. ومن هنا كانت الدعاية الطاغية لأن يكون هناك تقدير ما للقيم العسكرية، وألا يكون هناك وجود لتلك المخاوف المرضية من توظيف العنف، كان هذا هو عرض فيتنام، ومن الضروري التغلب عليه حتى لا تنهار أحلام الإمبراطورية الأمريكية.

وسط كل هذا الزيف، استخرج تشومسكى أخطر أنواع التزييف التى مارستها الولايات المتحدة بلا أى حرج أو حساسية كعادتها، وهى عملية تزييف التاريخ كوسيلة للتغلب على المخاوف المرضية، وذلك:

«لكى يبدو الأمر وكأننا حينما نهجم وندمر الآخرين فنحن نفعل ذلك للدفاع عن أنفسنا ضد المعتدين والوحوش. وقد كان هناك مجهود هائل منذ حرب فيتنام لإعادة بناء تاريخ الحرب، لكن بدأ الكثيرون يدركون حقيقة الأمر، وفى مقدمتهم الجنود والشباب الذين انخرطوا فى حركات السلام، وكان هذا أمرًا سيئًا فى نظر القادة السياسيين الذين ركزوا على إعادة صياغة هذه الأفكار السيئة وتنظيمها فى سياق عقلانى يعيد الأمور إلى مجاريها، أو على وجه التحديد إدراك أن كل ما نفعله هو نبيل وصحيح، فإذا قمنا بمهاجمة فيتنام الجنوبية بالقنابل، فذلك لأننا ندافع عنها ضد الغزو الشيوعى الداخلى الذى يريد التهام قلبها ثم جسدها. وكان من الضرورى صناعة مثل هذه الصورة الرسمية التى حققت نجاحًا ملحوظًا؛ فعندما تسيطر على الميديا وتعكس المؤسسة التعليمية والأكاديمية آراء النخبة، يمكن حينئذ أن تمر رسائلك؛ فصورة العالم التى تقدم لعامة الجمهور أبعد ما تكون عن الحقيقة، وحقيقة الأمر عادة ما يتم دفنها تحت طبقة على طبقة من الأكاذيب. وكان هذا نجاحًا مبهزًا فى نظر الأطراف المعنية التى وجدت فيها منعًا للتهديد الذى تمثله الديمقراطية، وخاصة أن إنجازها تم فى إطار من الحرية، وهو أمر غاية فى التشويق، فهو ليس مثل الدولة الشمولية حيث يطبق بالقوة، وإنما تتم هذه المنجزات فى إطار من الحرية، وإذا أردنا

فهم مجتمعنا، علينا أن نفكر في هذه الحقائق، فهي على درجة كبيرة من الأهمية لأولئك الذين يهتمون بباهية وطبيعة المجتمع الذي نعيش فيه».

ويوضح تشومسكى أنه رغم كل محاولات الساسة والإعلاميين المستمرة والمستميتة لتحويل الشعب الأمريكى إلى قطيع يتحرك رهن إشارتهم، فإن ثقافة الانشقاق ظلت حية، وقد نمت بشكل كبير منذ الستينيات، ثم تطورت الحركات الاحتجاجية ضد الحرب في فيتنام إلى حركات معارضة منظمة، وإن كانت محدودة من الطلبة والشباب. ومع بداية السبعينيات، تطور المسار بدرجة ملحوظة مع ظهور عديد من الحركات الاحتجاجية التي تمتلك قدرات تنظيمية من خلال منظمات تلقى ترحيباً من قطاعات متزايدة من الشعب الأمريكى مثل منظمات حماية البيئة والمنظمات النسوية والمنظمة المناهضة للأسلحة النووية وغيرها، ثم شهدت الثمانينيات توسعاً كبيراً ليشمل حركات التضامن، وهو تطور جديد ومهم في تاريخ المعارضة الأمريكية وربما المعارضة العمالية.

وهذه الحركات لم تصدر عن فعل احتجاجى فحسب، وإنما سرت بشكل فعلى في حياة أولئك الذين يعانون في أنحاء مختلفة من العالم. وبالفعل تعلموا الكثير، وكان لهم تأثير حضارى ملحوظ على الجمهور العادى في أمريكا؛ وقد أدى ذلك إلى حدوث تطور كبير في المناخ الفكرى والثقافى العام. وكان تشومسكى على دراية بأن المحاضرات التي كان يلقيها في أكثر أجزاء أمريكا رجعية، في وسط جورجيا أو كنتاكي الريفية، لم يكن في استطاعته في أكثر الفترات التي شهدت حركات السلام في ذروتها أن يلقيها وعلى جمهور متدفق حماساً لهذه الحركات. ولكنه بعد ذلك استطاع تقديمها في أى مكان كدليل مادي ملموس على التأثير الحضارى، الذى انتشر بين المواطنين رغم كل الدعاية وكل المحاولات للسيطرة على الفكر وتصنيع الإجماع. فقد اكتسب الناس القدرة على التفكير المستقل في مجريات الأمور والرغبة في تحديد مسارات هذه المجريات، كما ازداد تشككهم في السلطة، وتغيرت الاتجاهات حول موضوعات كثيرة، كانت تعتبر من المحظورات أو البدهيات التي لا تقبل أى جدل أو نقاش. يقول تشومسكى:

«قد يسير الأمر ببطء بعض الشيء أو حتى بشكل بارد ولكنه محسوس وينطوى على أهمية فعالة، أما إذا كان هذا التغيير سريعاً بما فيه الكفاية لإحداث تأثير ملحوظ فيما يحدث في العالم، فتلك قصة أخرى. فهناك مثال مألوف برز مع ظهور الفجوة أو الهوة بين الجنسين. ففي الستينيات، كانت اتجاهات الرجال والنساء تقريباً واحدة حول موضوعات مثل «القيم العسكرية» والمخاوف المرضية ضد استخدام القوة

العسكرية. لا أحد - سواء من الرجال أو النساء - عانى من تلك المخاوف المرضية في أوائل الستينيات، وكانت الإجابات واحدة، فالكل أجمع على أن استخدام العنف لقهر الناس كان أمرًا صحيحًا. ولكن على مدار الأعوام تغير الأمر، فالمخاوف المرضية ازدادت، وفي الوقت نفسه، ظلت الهوة أو الفجوة تتسع إلى أن أصبحت هوة هائلة... لقد أصبح هناك شكل من أشكال الحركات الشعبية المنظمة، التي اندمجت فيها النساء، وأصبحت تعرف بالحركات النسوية، وهي منظمات أثبتت فعاليتها في مساعدتها للمرأة على أن تكتشف أنها ليست بمفردها، فهناك آخرون لديهم نفس الأفكار مثلها بحيث تستطيع ترسيخ تلك الأفكار وتتعلم أكثر عما تفكر فيه وتؤمن به، وهذه في جوهرها حالة تتضمن التفاعل بين الناس، وتمارس تأثيرًا ملحوظًا. هناك يكمن الخطر الفعلي للديمقراطية إذا ما تطورت تلك المنظمات، وإذا لم يستمر الناس ملتصقين بمقاعدهم في مترو الأنفاق».

ويضع تشومسكي يده على منظور جديد، لم يهتم به أحد من قبل رغم أن خطورته تتزايد مع الأيام وهي تنخر في الهيكل العظمى للأمة مثل السوس في الخشب، فهو يطالب بنقل الأضواء الفاحصة من على الحروب الماضية إلى الحروب القادمة؛ لأنه من المفيد أن يكتسب المواطنون وعى الاستعداد لما سوف يحدث بدلاً من الثرثرة حول ما حدث بالفعل، ولن يتغير لأنه أصبح ملكًا للماضي، الذي لن يعود ولو للحظة واحدة. والولايات المتحدة ليست أول دولة في العالم تمر بمشكلات محلية اقتصادية واجتماعية متزايدة، وربما لم تكن مجرد مشكلات بل نكبات وكوارث، لكن لا يوجد أحد في السلطة لديه مجرد النية لعمل شيء في مواجهة هذه الكوارث. والبرامج المحلية للإدارة التي توالى على الحكم منذ الربع الأخير من القرن العشرين - بما فيها تجمعات المعارضة الديمقراطية - لا تتضمن أى اقتراحات أو توجهات حقيقية بشأن ما يجب عمله إزاء المشكلات الحادة، مثل الصحة والتعليم والبطالة والجريمة وارتفاع عدد المجرمين والسجون والتدهور الحاصل في الضواحي السكنية، وكلها مشكلات معروفة لدى الجميع كما أنها تزداد سوءًا. فمثلًا في الفترة الأولى من حكم جورج بوش الابن، هبط ثلاثة ملايين طفل تحت الفقر، وازدادت الديون بشكل خطير، وتدهورت المستويات التعليمية، وتدنت الأجور إلى المستوى الذى كانت عليه في أواخر الخمسينيات لمعظم السكان، ولا أحد بوسعه أن يفعل شيئًا حيال هذه الأزمة المزمنة والمتشعبة.

لم يجد السياسة في مثل هذه الظروف حيلة للهروب من المأزق سوى أن يشتوا القطيع الضال بل ويقطعوا أوصاله؛ لأن أفراده لو لاحظوا ما لايعجبهم ويحيل

حياتهم إلى كابوس، فلن يلتزموا الصمت أو السكون. وبما أن مشاهدتهم لمباريات الدورى والأفلام والمسلسلات التلفزيونية ليست بالأمر الكافى، عندئذ لابد من تصنيع الأعداء بشكل مخيف بل ومرعب لإخافة المواطنين منهم. هكذا فعل هتلر فى الثلاثينيات عندما أخاف مواطنيه من اليهود والفجر، حتى يهرعوا إلى تحطيمهم بالدفاع عن أنفسهم. ويرى تشومسكى أن الأمريكين كانت لهم الطرق الخاصة بهم أيضاً، مثل طريقتهم الجاهزة دائماً للاستدعاء: الروس. لكن المشكلة أنهم فقدوا جاذبيتهم كعدو خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتى، ولم يعد من المجدى توظيفهم كأعداء مخيفين. وبالتالي كان من الضرورى تصنيع أعداء جدد، وكان جهاز ريغان للعلاقات العامة فى الثمانينيات رائداً فى هذا المجال بحيث أصبح الإرهاب العالمى وتهريب المخدرات والمجانين العرب وصدام حسين أو هتلر الجديد الذى سيغزو العالم!! كان على الساسة الأمريكين إحضار الواحد تلو الآخر لإخافة الناس وإرهابهم حتى يعيشوا فى ذعر وينسوا دس أنوفهم فى أمور تهم الساسة وحدهم، وخاصة عندما يشعر أفراد القطيع الضال أنه تم انقاذهم من العدو المتربص بهم فى آخر لحظة. وهذه أفضل الوسائل التى يمكن من خلالها إبقاء القطيع الضال بعيداً عن متابعة ما يحدث بالفعل.

وكان الغزو العراقى للكويت والذى أطلق عليه مصطلح «حرب الخليج» وأحياناً تضاف إليها صفة «الثانية»؛ لأن حرب الخليج الأولى كانت بين العراق وإيران، مثلاً على أن النظام الدعائى الجيد يحقق نجاحاً ملحوظاً، خاصة فى مجال تصنيع العدو وتحويله إلى وحش أسطورى، حتى لو كان وهمًا أو خيالاً أو أكذوبة، وخاصة أن صدام حسين كان قد بلغ درجة من جنون العظمة وإدعاء الجبروت فى البطش والتدمير، ودفع أجهزته الإعلامية إلى الترويج لهذه الأكاذيب ظناً منه أن الولايات المتحدة وحلفاؤها، سيعملون له ألف حساب قبل التفكير فى الهجوم عليه. لكن ضيق أفقه الذى طمس الرؤية أمام بصيرته، جعله يعجز عن إدراك أنه قدم يديه لأعدائه والمتربصين به كل الأسلحة الدعائية، التى مكنتهم من الظهور أمام العالم أجمع بمظهر الدفاع المستميت ضد من يهدد البشرية بأسلحة الدمار الشامل.

يقول تشومسكى:

«إن الناس يقتنعون إذا قلنا إننا حينما نستخدم القوة ضد العراق؛ فذلك لأن مبدأ الاحتلال غير الشرعى والإساءة لحقوق الإنسان لابد وأن تجابه بالقوة، وهم لا يعرفون معنى تطبيق هذه المبادئ نفسها ضد سلوك الولايات المتحدة ذاتها، مما يدل على نجاح هائل للأساليب الدعائية. وتتجلى البراجماتية أو الانتهازية عند فحص أسلوب تغطية

الحرب منذ أغسطس ١٩٩٠، حين كانت هناك بعض الأصوات العراقية المفقودة التي لا تسمع، فمثلاً كانت هناك معارضة عراقية ديمقراطية شجاعة ومهمة، تعيش وتعمل في المنفى؛ فلم يكن في إمكانها العمل في العراق. وكان أعضاؤها متفرقين في أوروبا على وجه التحديد، وكلهم كفاءات وقدرات، ويعملون في البنوك والشركات الصناعية والهندسية والاقتصادية، ويتمتعون بالعلم والخبرة والثقافة واللباقة والآراء الجديرة بالاحترام. وفي فبراير السابق لعام حرب الخليج، حينما كان صدام حسين مازال صديقاً مفضلاً لدى جورج بوش الأب وشريكاً تجارياً أيضاً، جاءت المعارضة العراقية إلى واشنطن، تطالب بمساندة أمريكية لتدعيم ديمقراطية برلمانية في العراق، لكن طلبهم رفض، لأن الولايات المتحدة لم يكن لها مصلحة في ذلك، ولم يرد أي ذكر لهذا المسعى في الوثائق الرسمية. ومنذ أغسطس ١٩٩٠، أصبح من الصعب تجاهل وجودهم، ففي هذا الشهر انقلبنا على صدام حسين بعدما كان مفضلاً لدينا لسنوات عديدة، فهي معارضة عراقية لا بد أن لديها أفكاراً عن الموضوع، ولا بد أنهم سيسعدون عندما يروونه غارقاً ومحاصراً، فهو الذي قتل رفاقهم وأقاربهم وطردهم خارج البلاد، وظلوا يجاربون هذا الطاغية طوال الوقت الذي كان فيه رونالد ريغان وجورج بوش الأب يعتبرونه الأولى بالرعاية والتفضيل. لكنهم عندما وضعوا على المحك تم استبعادهم تماماً إلى خارج اللعبة، لأن تركيزهم كان على مصالح العراق دون أي اعتبار لمصالح أمريكا».

ويعرى تشومسكي كل الحيل والخدع والأكاذيب الأمريكية، التي رددتها أجهزة الإعلام والدعاية عن صدام وصورته كوحش على وشك أن يغزو العالم، وهي الصورة التي شاعت بشكل كبير في الولايات المتحدة، وجعلت الناس يصدقون أنه سيأخذ كل شيء، وأن عليهم إيقافه على الفور. ولم يسأل أحد أو يتعجب كيف أصبح صدام يمثل هذه القوة، وهو رئيس دولة من دول العالم الثالث، صغيرة ولا تملك أي قاعدة صناعية. وقد حاربت العراق إيران لقرابة ثمانى سنوات، وهي إيران ما بعد الثورة التي خسرت معظم قواتها المسلحة (قبل حرب العراق). وكانت العراق تتمتع ببعض التأييد الخارجي من دول مثل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ودول أوربية ومعظم الدول العربية وخاصة المنتجة للبترو. ورغم ذلك لم تستطع هزيمة إيران، ولكن فجأة أصبحت قادرة على أن تغزو العالم. وكعادة الأمريكيين، لم يعلق أحد على هذه المفارقة، ولم يقل أحد أن العراق دولة فلاحين كادحين، ولم يعبر أحد عن شكه في أطنان المعلومات الكاذبة عن عمليات الأسلحة الكيماوية وأسلحة الدمار الشامل... إلخ؛ فهذه السلوكيات هي أمور أمريكية عادية. ولكن تشومسكي ينهى كلامه بتعليق محاولاً حسم هذه الأمور المعلقة يقول:

«أعتقد أن الموضوع ليس مجرد معلومات مشوهة عن حرب الخليج؛ فالموضوع أكثر اتساعاً وتعقيداً لأنه يتمثل فيما إذا كنا نرغب في العيش تحت ما يمكن أن يوصف بأنه شمولية مفروضة بشكل ذاتي، مع تهميش كامل للقطيع الضال والمساق وهو مذعور ويصرخ بشعارات وطنية، وخائف على حياته، ومعجب بقادته الذين أنقذوا حياته من التدمير، في حين تقوم الجماهير المتعلمة بإعادة ترديد الشعارات، التي من المفترض والمتوقع أن يرددوها. ويتدهور المجتمع في الداخل، وينتهي بنا الأمر أن نعمل كدولة مرتزقة في انتظار أن يمولنا الآخرون لكي ندمر العالم! والتساؤلات التي تثيرها هذه القضايا الهلامية والمصرية، ستظل معلقة لأن أحدًا من الساسة لن يكلف نفسه البحث عن إجابات عنها.. ولكنهم لا يدركون أن دوام الحال من المحال، وأن مثل هذه الإجابات عن هذه الأسئلة عند أناس مثلك ومثلي».